تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ، المصطلح والإجراء

Taqweel of the speaker in the grammar lesson, term and procedure

م. م هاني كنهر عبد زيد العتّابيّ **أ.د. نعيم سلمان غالي البدريّ**

جامعة واسط– كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة

بحث مستل من رسالة الماجستير

الملخّص:

ينشغل هذا البحث بسؤالين: الأوّل يسأل عن مفهوم ممارسة (تقويل المتكلّم) في الدرس النحويّ، وهو مركّب إضافيّ من جزأين؛ يشير الأوّل منهما (تقويل) إلى ممارسة من ممارسات النحويّين في تحليل الأقوال وتفسيرها وتأويلها وشرحها، ويدلّ الثاني (المتكلّم) على أحد عناصر العمليّة التخاطبيّة وهو منشئ القول. ويركّز السؤال الثاني على حدود الممارسة؛ لأنّ هذا المصطلح لم يرد له ذكر في المدوّنة النحويّة؛ فيسأل عن سبب استعماله؛ إذ لم يكن ثَمّ وجود للفظه في المدوّنة؟ أبسبب قدرته على إثارة عبارات (كأنّه قال) ونحوها في الذهن؟ ولا يتردّد في الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب؛ لدقّة هذا المصطلح ووضوحه؛ إذ لم يكن صفة مُسقَطة عنوة على هذا المفهوم، ولا إضافة مُنسلِخة عنه، بل إنّ هذا النوع من التحليل النحويّ استنطاق للمتكلّم وتقويله بغير ما قال، ولكن، ليس لغرض التحريف أو التدليس، بل لتحقيق المعنى الذي يربط بين قصد المتكلّم والشكل القاعديّ لقوله.

Abstract

This paper is concerned with two questions: the first question focuses on the concept of (Taqweel of the speaker) in the grammatical lesson and it includes two parts. The first part (Taqueel) refers to one of the grammarians' practices in analysing utterances, interpreting them and explaining them. The second part (Almutakalim)

clarity. This term is not an adjective that has been put on this concept by coercion nor has been an addition that is derived from it, but this type of grammatical analysis is a process in which it is pretended that the speaker has said something which he did not actually say. This is not a form of distortion, but it refers to creating a kind of meaning that links between the speaker's intention and the grammatical form of his utterance.

indicates one of the elements of the communication process, it stands for the creature of utterance. The second question, on the other hand, focuses on the limits of the practice. Since this term has not been mentioned in the grammatical record, so the second question asks about the reason behind its use because it is not found the record. This term has the ability to influence phrases in the mind like (as if he said). It has the ability to positively answer that question because of its accuracy and

المقدّمة:

تعود فكرة هذا البحث إلى الأسئلة التي لا يزال يناقشها كثير من الباحثين، حول علاقة التداوليّة بالدرس النحويّ؛ إذ شكّلت التداوليّة سلطة معرفيّة على الباحثين المحدثين؛ أفضت بهم إلى ربطها بالتراث النحويّ العربيّ تأصيلا وتطبيقا، وهيّأت لهم معالجتها معالجة باحثة عن ملامح الاتّفاق والافتراق بينهما؛ فمنهم من بالغ وطابق، ومنهم من تنكّر وفرّق، ومنهم من أفاد من الرؤى التنظيريّة الحديثة، وخلص إلى وجود عناية كبيرة بالمكوّن التداوليّ في الدرس النحويّ، وإن لم تظهر هذه العناية على السطح، وحاول تلمّس جوانب التآلف والتقارب على مستوى العمق، وانتهى به ذلك إلى القول بأنّ التفكير التداوليّ الحديث يمثّل حلقة متّصلة بحلقات الدرس اللغويّ القديم، أو إنّه ـ على الأقلّ ـ لا يشكّل قطيعة معرفيّة معه.

وهذه البحث يندرج في سياق هذه الدراسات التي دأبت الجامعة العراقيّة على إنتاجها، فهو يضع لبنة ضمن هذا المشروع العامّ، غير أنّه يتنزّل في سياق خاصّ يميزه عن

غيره؛ إذ بدا للباحث أوّل الأمر أنّ محاولة التأليف بين الدرس النحويّ والمنهج التداوليّ تمثّل استفزازا علميّا غير (معقول)، لكنّه وجد أنّ ثمّ فرقا بين الإيمان النظريّ بوجود ملامح التفكير التداوليّ في الدرس النحويّ وجودا محضا مجرّدا من الوسائل والأدوات، وتحقّق هذه الملامح عينيّا وتلمّسها في عبارات تقويليّة راكزة ومترسّخة في المدوّنة النحويّة؛ فجاء هذا البحث يحمل عنوان:

(تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ، المصطلح والإجراء)

وبعد، فهو يمثّل مشروعا علميّا يرمي إلى ربط الصلة بين الدرس النحويّ والتداوليّات؛ إذ يقدّم قراءة لقراءة النحويّين للكلام العربيّ، وهو لا يُعْنى بالنظام النحويّ بقدر عنايته بطرائق النحويّين في الموافقة بينه وبين مقاصد المتكلّمين؛ إذ ينطلق من سؤال يسأل عن الغاية التي من أجلها وظّف النحويّون عبارات التقويل، وهذا السؤال ـ في الحقيقة ـ سيولّد أسئلة وإجابات؛ لأنّ التقويل يُبْنى على أنّ ثَمّ غموضا في أقوال المتكلّمين، وهذا الغموض دفع النحويّين إلى توظيف عبارات التقويل في التحليل النحويّ؛ لذلك يسأل أيضا عمّا إذا كانت عبارات التقويل قد وُظّفَتْ بلحاظ القاعدة أم بلحاظ مقاصد المتكلّم أم غير ذلك ممّا يتعلّق بالمخاطب والمقام؟

وقد حاول الباحث تحقيق غايته ـ وهو يجيب عن الأسئلة السابقة ـ عبر مبحثين:

المبحث الأوّل: بلورة المصطلح وتحديد المفاهيم: وقد عُني بعرض تمهيديّ عن المصطلح والمفهوم، ثمّ حاول التعريف بمفهوم التقويل في ثلاثة حقول: البحث اللغويّ (الممعجميّ)، والمدوّنة التراثيّة (التفسيريّة والأصوليّة)، ثمّ الدراسات الأدبيّة واللغويّة الحديثة.

المبحث الثاني: حدود الممارسة التقويليّة في الدرس النحويّ: وهذا المبحث معنيّ بالوقوف على تمثّلات الممارسة التقويليّة عند النحويّين، فحدّد العبارات المفاتيح لهذه الممارسة، ثمّ قدّم مقاربة تأسّس للعلاقة بين الممارسة التقويليّة والمنهج التداوليّ.

على أنّ الباحث وهو يحاول أن يوافق بين الممارسة التقويليّة والإجراءات التداوليّة، قد تذكّر أقوال الباحثين في التراث النحويّ، نحو قول الدكتور محمّد الشاوش: "فقد وجدنا القديم محتويا على الجديد، بل ومحتويا على ما لا يوجد في الحديث، ووجدنا الجديد محتويا على القديم بل ولا يكاد يحتوي غير المسائل والنتائج التي توصّل إليها القدامى"[(١)]، وقول الدكتور هشام إبراهيم خليفة: "ما هو جديد بالنسبة لنا كان موجودا في الأصل عندنا فغاب عنّا، أو بالأحرى نحن غبنا عنه، فلا جديد تحت الشمس؛ إنّها الأفكار نفسها بلباس مختلف"[(٢)]؛ فدعته نحو هذه الأقوال إلى أن يسير ـ حذرا من التقديس أو التهميش ـ بين طريقين من غير أن يميل

لأحدهما؛ فهو لا يبالغ فيؤمن بالتطابق التامّ بين القديم والجديد؛ لأنّ مثل هذا التفكير يفضي به إلى نسف قوانين تكامل العلوم، وهو لا ينسب إلى التراث النحويّ ما ليس موجودا فيه، ولا يتنكّر للقديم على حساب الجديد، بل غاية ما يريده الكشف عن فاعليّة الممارسة التقويليّة في الدرس النحويّ.

المبحث الأوّل: بلورة المصطلح وتحديد المفاهيم

قد يكون من الغريب أن نتحدّث عن مصطلح التقويل في دراسة النحو العربيّ؛ لأنّ هذا المصطلح ـ في الحقيقة ـ لم يرد له ذكر في المدوّنة النحويّة؛ إذ لم نقف على مصنّف من مصنّفات النحو العربيّ يذكر هذا المصطلح ويوظّفه في التحليل؛ فإذا علمنا ذلك فلنا أن نسأل: ما سبب استعماله؛ إذ لم يكن ثَمّ وجود للفظه في المدوّنة؟ وهل ثمّ ما يصلح بديلا عنه؟ ولماذا لم نستعمل ذلك البديل؟

ونحن إذ نفكّر في الإجابة عن ذلك ينبغي أن نشير إلى أنّ المفاهيم سابقة للمصطلحات، لا لاحقة لها، ولولا المفهوم ما كان مصطلح ثَمّ؛ لأنّ المفهوم يمثّل القاعدة الأساس لوضع المصطلح(٣).

وقد ندرك حاجتنا إلى هذا المصطلح إذا علمنا أنّ مصطلح تقويل المتكلّم يدلّ على ممارسة مهمّة من ممارسات النحويّين في تفسير كلام العرب، وشكل من أشكال فهمه، وبيان قواعده وأنماطه ومعانيه، لجأ إليه النحويّون محاولة منهم لأنْ يقاربوا بين معاني النصوص والقواعد التي تحكمها، فهو يبحث عمّا سكت عنه المتكلّم، وعمّا يعنيه، أو عمّا أراد أن يقوله.

وقد شكّلت هذه الممارسة ظاهرة في مصنّفاتهم، تثير انتباه القارئ، وتجرّه إلى التركيز عليها، غير أنّ هذه الظاهرة لم تنل عناية الباحثين؛ إذ يندر أن نجد باحثا ينبّه عليها، أو على أدواتها، سوى نزر من الدراسات التي لم تحط بكلّ ما يخصّ ظاهرة التقويل، وبعض من الإشارات التي لا تعدو أن تكون إشارات سريعة، في حين أنّ مصطلح التقويل قد شقّ طريقه إلى الدراسات الأدبيّة، وتمكّن من بعضها، حتّى تربّع على عتبة بعض مؤلّفاتها؛ ذلك أنّ الدراسات الإنسانيّة ولاسيّما اللغويّة منها تكثر فيها ظاهرة الـ(قيل وقال)، أي: يكثر في تلك الدراسات استعمال: قال وقيل؛ لأنّها إنّما تدرس أقوال العرب وآثارهم الأدبيّة، ثمّ مقولات العلماء وآراءهم في تفسير كلام العرب؛ فهذه الممارسة تشارك مع غيرها من الممارسات التحليليّة ـ نحو (فإن قال قلت، وإذا قال تقول، وإذا قلنا، وإنّما نعني، وأراد، ويريد، وتمثيل ولا يتكلّم به، ولا تقرأنّ بها)، ونحوها ـ في تشكيل الفكر النحويّ، القائم على التحليل والتفكيك والتفسير والتأويل والافتراض والتمثيل.

وتبعا لذلك؛ فإنّ (تقويل المتكلّم) يلاحق الأمثلة والشواهد النحويّة، على اختلاف أنواعها، ولولا التقويل ما فُهِمَت كثير من النصوص العربيّة؛ إذ تفنّن النحويّون في توظيف عبارات التقويل تفنّنا حتّى بدت معالمها واضحة في المدوّنة النحويّة؛ فالنحويّ إنّما يوظّف عبارات التقويل للحفر في أعماق النصوص، واستخراج المعاني منها، سواء أكانت هذه النصوص أمثلة مصطنعة لتعضيد القواعد، أم شواهد قرآنيّة أو شعريّة أو نثريّة، ولا سيّما "أنّ بعض الشواهد عويص الفهم لتقادم عهده، حتّى أضحى المعنى عائقا أمام فهم البعد النحويّ فيه"[٤]؛ فيأتي التقويل "للغوص في خفايا النصّ وطبقات المعنى الكامن تحت السطح الظاهر للتركيب اللغويّ"[٥]، ممثّلا نتيجة حيّة من نتائج التفاعل بين النحويّ والنصّ المدروس.

ولأنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، ونواة وجودها؛ إذ لا يمكن دراسة أيّ ظاهرة من الظواهر في أيّ علم من العلوم من غير تحديد مصطلح لها[٦]، فكان لا بدّ من مصطلح لدراسة هذه الظاهرة؛ ذلك أنّ الناس يسمّون "ما يحتاجون إلى استعماله"[٧]، ويحيلون إلى الأشياء مستعينين بما يناسبها من ألفاظ.

ولكن، لماذا التقويل دون غيره من المصطلحات؟ أبسبب قدرته على إثارة تلك العبارات الشارحة في الذهن؟

نعم، ولا نتردّد في الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب؛ إذ لا مشاحة ولا منازعة في أن نستعمل مصطلح التقويل؛ لدقّته ووضوحه وقدرته على أن يثير في الذهن عبارات التقويل، وأن يمثّل هذه الظاهرة في كتب النحو، ويساعد على دراستها، ولا سيّما أن ليس ثَمّ مصطلح بديل، أو مصطلح أكثر مناسبة للمادّة المدروسة من هذا المصطلح.

وإذا كان الاستعمال والشيوع ورواج المصطلح لدى المختصّين من أهمّ شروط وضعه والعمل به[٨]، فإنّ لمصطلح التقويل حضورا في الدراسات العربيّة الحديثة[٩]، مع ملاحظة جودته، ويسر التخاطب به، وبعده عن التعقيد.

على أنّنا إذا أنكرنا مصطلح التقويل في دراسة هذه الظاهرة؛ لصعوبة الموافقة بين المفهوم والمصطلح؛ أو لأنّه لا يصلح لوصف هذه الممارسة، فليس لدينا من حلّ لدراسة هذه الظاهرة سوى ما نُقِل عن (سويفت جوناثان Swift Jonathan) وهو يتحدّث عن مشكلة الموافقة بين العلامات والأشياء، وإن كانت بينهما علاقة رابطة؛ إذ يقرّر ـ ساخرا ـ أنّ الحلّ الوحيد هو "يمكن للإنسان أن يحمل معه على ظهره الأشياء

التي ينوي الحديث عنها؛ إذ ليست الألفاظ إلّا أعواضا وبدائل عن الأشياء"[١٠]!

ونريد أن نؤكّد أنّ مصطلح (تقويل المتكلّم) مركّب إضافيّ من جزأين؛ يشير الأوّل منهما (تقويل) إلى ممارسة من ممارسات النحويّين في تحليل الأقوال وتفسيرها وتأويلها وشرحها، ويدلّ الثاني (المتكلّم) على أحد عناصر العمليّة التخاطبيّة وهو منشئ الكلام؛ الذي يشتغل على إنجاز الأعمال اللغويّة، وهذا المصطلح ـ كما سيتّضح ـ يمثّل هذه الممارسة خير تمثيل؛ إذ لم يكن صفة مُسْقَطَةً عنوة على هذا المفهوم، ولا إضافة مُنْسَلِخَةً عنه، بل إنّ هذا النوع من التحليل النحويّ في حقيقته استنطاق للمتكلّم وتقويله بغير ما قال، ولكن، ليس لغرض التحريف أو التدليس، وإنّما للوصول إلى المعنى، أو لتحقيق المعنى الذي يربط بين قصد المتكلّم والشكل القاعديّ لقوله.

وهو بعد يشقّ طريقه لأن يمثّل مادّته بين مصطلحات أخرى، تقترب منه أو تبتعد؛ فالتقويل يعمل على استكشاف القول بالقول، وهو قد يكون تفسيرا لنصّ ما، وقد يكون تأويلا له، وقد يكون تعليلا لحكم نحويّ، وقد يكون تطبيقا لقاعدة نحويّة ورسما لحدودها، وقد يكون نتيجة لما يفترضه النحويّ، وقد يكون تمثيلا بما لا يُتَكَلَّمُ به، وقد يستقلّ بنفسه فيكون مفتاحا للفصل بين النصّ الأصليّ والعبارة الشارحة له، وهو في ذلك كلّه بحث عن مقاصد الكلام ومعانيه الخفيّة غير المصرّح بها.

وينبغي أن نشير هنا إلى مسألة غاية في الأهميّة، وهي أنّ البحث في ممارسة تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ لا يمثّل ـ بأيّ شكل ـ ركونا إلى رؤية ما، كما لا يمثّل مراسا منزاحا عن رؤية أخرى، بل هو محاولة جادّة لرصد ظاهرة التقويل في الدرس النحويّ، والوقوف على ما تؤول إليه ممارسات النحويّين في تقويل المتكلّمين التي تقترب ـ بطبيعة الحال ـ من طرائق المناهج الحديثة في تناول النصوص وتحليلها.

وإذا رمنا أن نوضّح المراد من (تقويل المتكلّم) ينبغي أوّل الأمر أن نسعى إلى ربطه بأصوله الاشتقاقيّة، ثمّ الوقوف على تمثّلاته في الكون اللسانيّ قديما وحديثا، فإذا ما تمّ ذلك فيحسن أن نجاوره بمصطلحاتٍ أخرى؛ للوقوف على مظاهر تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ؛ ذلك أنّ المصطلح ينبغي أن يخضع لشرطين، الأوّل شكليّ يختصّ بصورته الاشتقاقية، والآخر سياقيّ أو تبادريّ، يرتبط بما يتركه هذا المصطلح في ذهن السامع.

١- تحديدات معجميّة لمصطلح التقويل:

جاء في معجمات العربيّة أنّ (التَقْويلَ) مصدر على وزن (تَفْعيلٍ) من الفعل (قَوَّلَ) بتشديد العين، وأنّ له في اللغة معنيين:

الأوّل: الابتداع والادّعاء، ومنه قولنا: قوّلَهُ قَوْلًا؛ إذا ابتدع قولا وادّعاه عليه، وتَقَوّلَ فُلَانٌ عَلَيَّ، أي: قالَ عَلَيَّ ما لم أكُنْ قلتُ[١١]، ومنه قوله تعالى: "□ □ □ □ □ □ □ □" [الطور ٣٣]، بمعنى افتعل القرآن وابتدعه وافتراه، ومنه أيضا قوله تعالى: "□ □ □ □ □ □" [الحاقة٤٤]، والتَقَوُّلُ الاخْتِلاقُ و"تَكَلُّفُ القَوْلِ"[١٢]، وأَقْوَلْتَنِي ما لَمْ أَقُلْ، وقَوَّلْتَنِي مِثْلَهُ، ومثله أَكَّلْتَنِي مَا لَمْ آكُل، أي: ادّعيته عليّ[١٣] .

والثاني: التعليم؛ إذ تقول: قَوَّلَني فَقُلْتُ، وتريد: عَلّمَني، فَتَعَلَّمْتُ، ثمّ طلب منّي أَن أقول، ومن ذلك قول سعيد بن المسيّب؛ إذ سُئِل عن رأيه في عثمان وعليّ؛ فأجاب: "أَقُولُ فِيهم مَا قَوَّلَنِي الله"[١٤]، وقرأ قول الله عزّ وجلّ: "□ □" [الحشر١٠].

وقد يتخصّص هذا المعنى بالتلقين والإلهام، ومنه أن تقول: قَوَّلْتَني وأَقْوَلْتَنِي؛ أَي أَنْطَقْتَني بأن لقّنْتَني وحَمَلْتَنِي على القول من جانب الإلهام[١٥]، وقد يتعدّى الفعل (قالَ) بحرف الجرّ (عَلى) قياسا على تعدية الفعل (قَوّلَ) بهذا الحرف لنفس المعنى، تقول: قال عَلَيّ؛ أي: ادّعى وأتى بقول من قبل نفسه[١٦] .

ويمكن أن نستنبط ممّا سطّرناه أنّ للتقويل في معجمات العربيّة معنيين:

الأوّل: يصوّر الابتداع والادّعاء، وهو نوع من الاختلاق، وهو أن تأتي بقول وتدّعي أنّ فلانا قاله، مع كونه لم يَقُلْ ما قوّلته به، وهذا يقترب من معنى التحريف أو التكذيب؛ أي أن تنسب إلى أحد ما قولا، وهو لم يكن قد قاله.

والثاني: يجمع معاني التعليم والإلهام والتلقين، والاستنطاق وقراءة الأفكار، وهذا المعنى يقترب كثيرا ممّا يسعى البحث إلى بيانه؛ لأنّه ضرب من الانبعاث الذي يعيد إلى الكلام حياته، ويجعله قولا متحقّقا.

ونريد أن نقول إنّ (تقويل المتكلّم) في بحثنا هذا يجمع بين المعاني كلّها، فهو أن يأتي النحويّ بقول، لم يكن المتكلّم قد قاله، وهو يقوم على الاستنطاق واستظهار المعنى، والغاية منه ـ في الغالب ـ تحليل أقوال المتكلّمين وتفسيرها.

٢- حضور مصطلح التقويل في المدوّنة التراثيّة العربيّة:

إذا كان البحث عن المصطلح يقتضي الوقوف على الاستعمالات السابقة له، تعضيدا لتمثّلاته في كتب النحو؛ ليكتسب قوّة اصطلاحيّة تحول دون التباسه بغيره، وتبعده عن دائرة التنازع والخلاف، وصولا به إلى مجال الاتّفاق، الذي يضفي عليه صفة النضج والاكتمال[١٧]، ليكون مكتفيا بذاته؛ فإنّه يدفع الباحث إلى اقتباس الشتات من كتب التراث العربيّ، ومحاولة إحيائها؛

للتوفيق بين المفهوم السائد في كتب التراث، وتمثّلات ذلك المفهوم في كتب النحو، ممّا يمنح مصطلح تقويل المتكلّم صفتي النضج والوضوح.

وإذا أردنا أن نمسك الأمر من أوّله فلا بدّ من القول إنّ للتقويل حضورا في كتب التراث الإسلاميّ، غير أنّ هذا الحضور، على ما يبدو، متخصّص فيها بمعناه السلبيّ؛ إذ استعمله بهذا المعنى جملة من المفسّرين والأصوليّين، ومنهم الباقلانيّ (ت٤٠٣هـ) في كتابه الانتصار للقرآن؛ إذ قال: "قالوا: ومن الإحالة في الآية أيضا قوله تعالى في أهل الكتاب أنّهم: □□ □ □ □ □ □ □ ً"، وليست هذه صفة أهل الكتاب؛ لأنّهم يؤمنون بالله وبالثواب والعقاب واليوم الآخر، فهذا ـ زعموا ـ تقويل عليهم ووصف لهم بغير صفتهم"[١٨].

واستعمله أبو محمّد الثعلبيّ (ت٤٢٢هـ)؛ إذ وظّفه بهذا المعنى في أغلب مصنّفاته، ومن ذلك قوله: "أنّ هذا تقويل لنا ما ليس بقول لنا"[١٩]، وقوله: "وكلّ هذا تقويل لنا غير قولنا"[٢٠]، وقوله: "وهذا تقويل للرجل ما لم يَقُلْ"[٢١].

وقد تكرّر استعمال مصطلح (التقويل) في مؤلفات ابن حزم الأندلسيّ (ت٤٥٦هـ)، ومن ذلك قوله: "واعتراض بعضهم بأن قال: إنّ الله تعالى يقول: □أ□ □ □ □ □ □ ً فسمّاهم: حرما؟ قال أبو محمّد: وهذا إقدام منهم عظيم على تقويل اللّه تعالى ما لم يقله قطّ، وإنّما سمّاهم اللّه تعالى: حرما، قبل قتل الصيد، ونهاهم إذا كانوا حرما عن قتل الصيد، وما سمّاهم تعالى قطّ بعد قتل الصيد"[٢٢].

وكان لهذا المصطلح حضور في تفاسير القرآن الكريم؛ في تحقيق الآراء والأقوال؛ إذ استعمله ابن عطيّة الأندلسيّ (ت٥٤٢هـ) في تفسيره، وذلك في قوله في تحقيق ما نسبه الطبريّ إلى ابن زيد: "قال القاضي أبو محمّد عبد الحقّ رضي الله عنه: هذا الإيجاب هو من تقويل الطبريّ لا من لفظ ابن زيد"[٢٣].

ثمّ شقّ هذا المصطلح طريقه إلى مصنّفات العلماء؛ إذ استعمله السبتيّ (ت٥٤٤هـ) [٢٤]، وابن تيمية (ت٧٢٨هـ)[٢٥]، وابن القيّم (ت٧٥١هـ)[٢٦].

وثَمّ من يشير إلى وجود كتاب لشمس الدين بن محمّد الأفغانيّ (ت بعد ١٤١٥هـ)، عنوانه (تقويل التأويل)[٢٧]، وهو من الكتب التي ترمي إلى الدفاع عن آراء السلف في العقيدة والمنهج والتربية.

وعلى وجه الإجمال، نرى أنّ مصطلح التقويل راكز في المدوّنة التراثيّة العربيّة، ومتجذّر فيها بمعناه السلبيّ، الذي يصوّر الابتداع والادّعاء؛ إذ وظّفه القدماء للدلالة على أنّ المقوّل قد يختلق قولا ويدّعي أنّ أحدا قاله، مع كون المدّعى عليه لم يَقُلْ ما قوّله به، أو قد يزيد على ما قاله المتكلّم ما

لم يعنيه ولم يقصده، وهذا المعنى ـ على شقّيه ـ يرادف التحريف والتكذيب والتدليس.

٣- تصدّر مصطلح التقويل في الدراسات العربيّة الحديثة:

عرفنا حصيلة المعاني والدلالات التي يجود بها مصطلح التقويل في التراث العربيّ على اختلاف حقوله المعرفيّة؛ وإذا كان استعمال القدماء لمصطلحِ التقويل ـ في الغالب ـ محصورا على المعنى السلبيّ، القائم على نسبة الآراء والأقوال كذبا وتدليسا وتحريفا؛ فإنّ الباحثين المحدثين قد وظّفوا هذا المصطلح توظيفا آخر، بمعناه الإيجابيّ الدالّ على استنطاق النصوص والآراء وبيان معانيها؛ إذ يرد هذا المصطلح عند الدكتور سمير الخليل للدلالة على استنطاق النصوص الأدبيّة، وذلك في كتابه (تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعريّة والسرديّة والنقديّة)، وهو كتاب يختصّ بدراسة النصوص الأدبيّة واستنطاقها بعيدا عن مقاصد أصحابها، والسعي في تحليلها وتفكيك شفراتها، بالاعتماد على ما توحي علاماتها النصّيّة، فهو يريد من التقويل خلاصة المعنيين: المعجميّ والتداوليّ[٢٨].

وهو على هذا يكون قد تجرّد من معاني الكذب والتدليس والادّعاء التي تشي بها كلمة التقويل عند القدماء، وربّما بقي منها ما يعرف بالكذب الفنّي، الذي بات يطلق على النصوص الإبداعيّة، كناية عن المتخيّل فيها[٢٩].

وعلى أيّة حال، فإنّ التقويل عند الدكتور سمير الخليل لم يعُد دالّا على الكذب والتدليس، بقدر دلالته على استدراج النصوص واستنطاقها بما يكفل تحليلها والوقوف على مقاصدها بعيدا عن مقاصد قائليها، بمعنى أنّه يسعى إلى تفكيك شفرات النصوص الابداعيّة لبعض الشعراء والقصّاصين والنقّاد المعاصرين اعتمادا على شفراتها النصيّة التي توحي ولم تصرّح، وهو بعد يبحث عن نصّ بديل للنصّ الإبداعيّ (الحقيقيّ)؛ لسبر أغواره واكتشاف دلالاته والتغلّب على صعوبة فهمه[٣٠].

واستعمله الدكتور أحمد رحيم الخفاجيّ في كتاب له ـ أصله رسالة جامعيّة ـ عنوانه (التقويل النقديّ المعاصر للتراث النقديّ والبلاغيّ عند العرب)، وهو كتاب يُعْنَى بالكشف عن أنواع القراءات المعاصرة للنصوص التراثيّة وحدودها، كما يُعنى بالتعرّف على طرائق التفكير في تحليل الظواهر النقديّة، ومدى مطابقتها للنصوص القديمة، مشيرا إلى أنّ هذه الدراسات أفرطت في تأويل النصوص النقديّة والبلاغيّة القديمة بغية إسباغ صفة المعاصرة عليها[٣١].

وقد عقد الدكتور أحمد رحيم الخفاجيّ موازنة بين آراء القدماء وفهم الباحثين لها، سعى فيها إلى رصد مظاهر التلاقي والافتراق بين

النصّ الأصليّ، وتقويل الباحثين له، فهو يعرض النصوص التراثيّة وتفسيرات المحدثين لمضامينها، ويقف على ملامح التقويل فيها، عن طريق تحديد ما لم يقله القدماء، وقوّلهم به المحدثون؛ وهذا المعنى أيضا لا يدخل في نطاق الكذب والتدليس، بل هو خاضع لمستوى الفهم، أو إمكانات الباحثين في تحليل أقوال العلماء وفهمها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى مسألة غاية في الأهمّيّة أثارها عدد من الباحثين تتمثّل في أنّ النصوص في نظر السيميائيّين تحفل بالفراغات أو الصوامت أو الثلوم الظاهرة، وقد عُرفت عندهم بـ(الفجوات البيضاء)، وهذه الفجوات تخبر قارئ النصّ عن عدم اكتماله، وتحرضّه على تقويل المؤلّف ما لم يكن قد قال، بمعنى أنّ التقويل يحضر حين يكون ثَمّ فراغ في النصّ يدركه القارئ، ويحاول مَلْأَهُ بالقراءة المبدعة والتلقّي الفاعل[٣٢].

وبناء على هذا الطرح نرى أنّ التقويل صورة متقدّمة من صور التأويل، وشكلا من أشكال رقيّه وتكامله؛ ذلك أنّ قارئ النصّ حين يشرع بقراءته ويحاول فهمه وتأويله، يخلص في النهاية إلى أن يقوّل المؤلّف ما لم يكن قاله، فيعيد صياغة النصّ على وفق تأويله له، وكأنّه يقوم بعملية ملء لتلك الفجوات.

وقد رقم الدكتور عزّت السيّد أحمد في بحثه عن حدود التأويل مسردا بعنوان "من التأويل إلى التقويل"[٣٣]، بيّن فيه الحدود الفاصلة بين التأويل والتقويل، وخلص إلى أنّ التأويل قد يتعدّى حدوده إلى مرحلة يفرض فيها على النصّ معاني ودلالات لا يحتملها[٣٤]، وعلى هذا يكون المؤوّل قد تعدّى الحدّ والحدود، وانتقل من التأويل إلى التقويل.

وهذا ما حضّ الدكتور حاتم الصكر[٣٥]، والدكتور سعد كمّوني[٣٦] إلى أن يصفا قراءتهما للنصوص الأدبيّة بأنّها قراءة تأويليّة لا تقويليّة، وقد وجد الدكتور حاتم الصكر أنّ به حاجة إلى أن يلفت النظر إلى الفرق بين القراءتين مبيّنا أنّ الفرق بينهما هو الفرق نفسه بين (الإنطاق والاستنطاق)؛ فالإنطاق ـ بحسب رأيه ـ يعمل على استدراج النصّ بما يمكن أن يعطيه بناؤه اللغويّ، أمّا الاستنطاق فيعمل على مساءلة النصّ وحمله على أن يجيب بما يمليه عليه (المستنطِق)؛ وتبعا لذلك فإنّ المؤوّل يبحث عمّا يمكن أن يقوله النصّ، وإن لم يكن ظاهرا على سطحه[٣٧]، أمّا المقوّل فيتعدّى ذلك إلى مرحلة إعادة بناء النصّ ومقاربة الصورة الحقيقيّة التي أرادها المؤلّف. وينبغي هنا أن نشير إلى أنّ (الاستنطاق) على زنة (الاسْتِفْعال) ليس فيه ما يدلّ على خروج المؤوّل عمّا يجود به النصّ من معانٍ؛ إذ يستعمل بمعنى الاستجواب والإدلاء بالمعلومات[٣٨]، غير أنّ الدكتور حاتم الصكر وظّفه للدلالة على تحميل النصّ ما لا طاقة له به.

وتأسيسا على ما طرحناه نقدر أن نوضّح أنّ مصطلح التقويل كان متصدّرا في الدراسات الأدبيّة، وإن لم تكن المسارات المحدّدة له على نسق واحد، ويمكن إجمالها على مسارين؛ يتمثّل الأوّل في إطلاق مصطلح التقويل على إجراءات قراءة النصوص وتأويلها وإنطاقها واستنطاقها، ويفرّق الثاني بين إنطاق النصّ أو تأويله، واستنطاقه أو تقويله، ويقرّر أنّ التأويل يبحث عمّا يودّ المؤلّف أن يقوله، والتقويل يسعى إلى إعادة بناء النصّ وإنتاجه؛ فإن كان التأويل يبحث عن مقاصد المتكلّم في أقواله، فإنّ التقويل يقوم على إعادة إنتاج (أقوال) المتكلّم وتضمين تلك المقاصد لتبدو جليّة وواضحة.

وقد بدا أنّ هذه الجهود فتحت الباب لدى الدكتور سعد محمّد التميميّ والباحث أمجد ستّار الحسينيّ إلى دراسة أثر المتلقيّ في تقويل النصوص وأصحابها؛ إذ حدّدا نطاق بحثهما بنصوص كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)، وخلصا إلى أنّ ثمّة اتّجاهين يتّخذهما المقوّل في تحليل النصوص والكشف عن كوامنها:

الأوّل التقويل الإفهاميّ الإيجابيّ، وهو أن يقوم المقوّل بتفكيك النصوص وإعادة تركيبها وبنائها مستثمرا معطياتها، أو سياقاتها اللغويّة والتداوليّة.

والثاني التقويل السلبيّ الذي يقوم على قطع الأقوال عن سياقاتها، ومحاولة شحنها بمعان خارجة عنها، أو معان لا تحتملها.

والأوّل إيجابيّ؛ لأنّه يكشف عن القوّة اللاقوليّة المتضمّنة في القول في حدود ما يقوله القول نفسه، والثاني سلبيّ؛ لأنّه يحمّل القول ما لا طاقة له به[٣٩].

وإذا كان الباحثون قد أطلقوا مصطلح التقويل على عمليّة ملء الفراغات بناء على الاعتقاد بأنّ النصّ ذو فراغات، وهذه الفراغات ينبغي ملؤها بلحاظ القرائن والسياقات التي تسوّغ لهم عمليّة التقويل أو الملء، فإنّ النحويّين قد وظّفوا جملة من العبارات الدالّة على تقويل المتكلّم في إعادة بناء النصّوص وإنتاجها وملء فراغاتها وفجواتها؛ ذلك أنّ وجود الفراغات أو الفجوات في الأمثلة والشواهد النحويّة أمر طبيعيّ، وقد تناولها النحويّون في مباحثهم النحويّة ضمن عنوان كبير، وهو علم المخاطب[٤٠].

وقد اتّكأ النحويّون في ملء الفراغات في أمثلتهم وشواهدهم على سنن العربيّة وقواعدها، من غير أن يغفلوا مقاصد أصحابها.

ولكي يتّضح مفهوم الفراغ نحويّا، ولا يبقى أسيرا للتنظير؛ يمكن أن نمثّل له بما ذكره ابن مالك في توجيه قول الشاعر[٤١]:

"بكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبُو
حِ يَلُمْنَنِي وأَلومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شيْبٌ قَدْ عَلا
كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ"

ففي قوله: "وقد كبرْتَ فقلْتُ إنَّه" يحتمل في (إنّ) أن تكون بمعنى (نعم)، وأن تكون مؤكّدة، فإذا كانت بمعنى (نعم) فليس ثَمَّ فراغ في البيت، وإذا كانت مؤكّدة، فلا بدّ من ممارسة التقويل في ملء فراغات النصّ؛ إذ يقول ابن مالك (ت٧٦١هـ): "أنكر بعض العلماء كون (إنّ) بمعنى (نعم)، وزعم أنّ (إنّ) في قوله ... مؤكّدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفًا، كأنَّه قال: إنَّ الّذِي ذكرتُنَّ واقعٌ كَمَا وَصَفْتُنَّ، فحذف الخبر للعلم به، واقتصر على الاسم. والذي زعم هذا القائل ممكن في البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجّح قوله، ولكنّ الشواهد على كون (إنّ) بمعنى (نعم) مؤيّدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها"[٤٢].

ويبدو من مقاربة ابن مالك للشاهد الشعريّ أنّ تأويل (إنّ) بـ(نعم)، أو ملء الفراغ عن طريق تقويل المتكلّم يصبّان في معنى واحد، غير أنّ ممارسة التقويل جاءت للموافقة بين المظهر القاعديّ ومقاصد المتكلّم؛ إذ أنتجت صيغة تتّسق مع القاعدة النحويّة ولا تتقاطع مع المعنى الذي أراده الشاعر، وتمّ ذلك عن طريق الحفر في أعماق النصّ، وملء الفجوة الممتدّة بين المعاني التي قصدها الشاعر وما تستلزمه (إنّ) المؤكّدة؛ لتكوّن جملة تامّة المعنى؛ فإذا كان الباحثون قد أطلقوا على عمليّة ملء الفراغات مصطلح التقويل؛ فإنّ النحويّين مارسوا هذه العمليّة مع الأمثلة والشواهد النحويّة[٤٣]؛ فالمتكلّم ينتج قولا، ويترك فيه بعض الفراغات بقصد منه أو من غير قصد، والنحويّ يشتغل على ملء تلك الفراغات بقصد الكشف عن المعاني، والموافقة بين الشاهد والقاعدة.

المبحث الثاني: حدود الممارسة التقويليّة في الدرس النحويّ

١- عبارات تقويل المتكلّم:

أصبح واضحا في تصوّرنا أنّ تقويل المتكلّم أسلوب تحليليّ تفسيريّ تأويليّ تمثيليّ، يسود كتب النحو الأولى، ويظهر بجلاء في كتب المتأخّرين، في مباحثهم اللغويّة والقرآنيّة، وهو يمثّل خلاصة التفكير النحويّ في مسألة من المسائل؛ فالنحويّ ـ أيّ نحويّ كان ـ يقوم بتحليل كلام العرب باحثا عن القواعد التي تحكمه، محاولا التوفيق بين معاني النصوص وقواعدها، ويخلص من بحثه هذا، إلى تقويل النصوص العربيّة؛ للوقوف على القواعد التي تسير تلك النصوص على وفقها؛ إذ يقوم النحويّون ـ في الغالب ـ باستنطاق تلك النصوص، واستظهار معانيها، والكشف عن قواعدها، وإبداء الرأي فيها، بتوظيف أداة التشبيه المركّبة من الحرف (كأنّ) واسمه

الضمير ـ ضمير الغائب أو المخاطب ـ الذي يُفْهَم منه أنّه كنية عن (صاحب النصّ) أو (عن النصّ نفسه)، ثمّ يلحقون به أحد تصريفات فعل القول(٤٤).

وقد تكرّرت تلك الممارسة في كتب النحويّين تكرارا لافتا، متمثّلة بـ (كأنّا قلنا وكأنّنا قلنا)، أو(كأنّك قلت، وكأنّك تقول) أو (كأنّه قيل، وكأنّه يقول، وكأنّه قال، وكأنّها قالت)، أو (كأنّهم قالوا، وكأنّهم يقولون) أو (كأنّ قائلا قال)؛ إذ وردت على اختلاف اشتقاقاتها (٥١٢٦) مرّة في واحد وثلاثين كتابا من أبرز الكتب النحويّة، وقد شرع العلماء بتوظيفها، لاحقا بعد سابق، في تحليل النصوص العربيّة وبيان مقاصد أصحابها.

على أنّ السيرافيّ (ت٣٦٨هـ) أكثر النحويّين توظيفا لعبارات التقويل، إذ استعمل العبارات مجتمعة (١١٢٠) مرّة، فإذا ما طرحنا منها عبارات سيبويه البالغة (٦٤٨) عبارة؛ بناء على فرض أنّه نقلها كلّها، يكون السيرافيّ قد اجتهد في توظيف تلك العبارات (٤٧٢) مرّة، وهو بذلك يفوق استعمالات النحويّين لتلك العبارات إذا ما طرحنا منها استعمالات سيبويه، ونستثني منهم الفرّاء (ت٢٠٧هـ) والأخفش (ت٢١٥هـ) والزجّاج الذين اجتهدوا في توظيف تلك العبارات في تحليل النصوص القرآنيّة.

وقد تعدّدت صيغ توظيفها لدى النحويّين؛ إذ وردت لتقويل: المخاطب والغائب، المذكّر والمؤنّث، والمفرد والجمع، وترد لتقويل النفس المتكلّمة، كما يرد فعل (القول) ماضيا ومضارعا، مبنيّا للمعلوم، ومبنيّا للمجهول.

وفي تلك العبارات ما لا يخفى من التشبيه والتوكيد؛ غير أنّ النحويّين توسّعوا في بيان معاني (كأنّ)، وخلاصة آرائهم أنّها قد تؤدّي أربعة معانٍ:

الأوّل: أنّها تأتي للتشبيه والتوكيد، أو "للتشبيه المؤكّد"(٤٥)، على حسب تعبير بعض النحويّين؛ فهي ـ عندهم ـ تفيد مطلق التشبيه؛ إذ يرى الخليل (ت١٧٥هـ) أنّها مركّبة من الكاف التي للتشبيه، و(أنّ) التي للتوكيد؛ يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): "وسألت الخليل عن كأنَّ، فزعم أنّها إنّ، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنّها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة"(٤٦).

وقد أوضح ذلك ابن جنّيّ (ت٣٩٢هـ) بقوله: "من إصلاح اللفظ قولهم: كَأَنَّ زَيْدًا عَمْرٌو. اعلم أنّ أصل هذا الكلام: زَيْدٌ كَعَمْرٍو ثمّ أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا: إنَّ زَيْدًا كَعَمْرٍو، ثمّ إنّهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عناية به وإعلاما أنّ عقد الكلام عليه فلمّا تقدّمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ)؛ لأنّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا: كَأَنَّ زَيْدًا عَمْرٌو"(٤٧).

الثاني: أنّها تفيد التحقيق، إذ نُسِبَ إلى الكوفيّين، والزجاجيّ (ت٣٣٧هـ)، القول بأنّها

قد تكون للتحقيق، لا التشبيه، وشاهدهم على ذلك[٤٨] قول عمر بن أبي ربيعة[٤٩]:

"كَأَنَّني، حِيْنَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُني
ذُوْ بِغْيَةٍ، يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجودًا"

وقول الشاعر[٥٠]:

"فأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا
كأنَّ الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ"

ولكنّ رأيهم هذا مردود بأنّ التشبيه يظهر بجلاء في الشاهدين، فأمّا الأوّل فهو يشبّه حاله في لحظة الإنشاد بحاله حين يمسي، ولا تكلّمه من يودّها، وأمّا الثاني فيحمل على تشبيه الشيء في حال بنفسه في حال آخر؛ ذلك أنّ الأرض لمّا اقشعرّت وهشام في بطنها، صارت شبيهة بنفسها حين ليس بها هشام[٥١].

الثالث: أنّها تفيد التقريب، بمعنى أنّها تعمل على تقريب وقوع الخبر، وذلك نحو قولهم: كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ، وقولهم: كأنَّك بالفرجِ آتٍ، وكأنَّك بالدنيا لم تكُنْ، وكأنَّك بالآخرةِ لم تزلْ، والمعنى محمول على تقريب إقبال الشتاء، ومجيء الفرج، وزوال الدنيا، ووجود الآخرة[٥٢]؛ قال المراديّ (ت٧٤٩هـ): "والصحيح أنّ كأنّ في هذا كلّه للتشبيه. وخرّج الفارسيّ هذه المثل، على أنّ الكاف في كأنّك للخطاب، والباء زائدة، والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم كأنّ، والتقدير: كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ. وكذا في البواقي"[٥٣].

الرابع: أنّها قد تفيد الظنّ أو الشكّ إذا كان خبرها مشتقّا، وذلك نحو: كأنَّ زيدًا سافرَ، وكأنَّ زيدًا أخوهُ مسافرٌ، وكأنَّ زيدًا مسافرٌ، أمّا إذا كان خبرها جامدًا فهي مفيدة معنى التشبيه لا غير، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الكوفيّين، والزجّاجيّ، وابن السيّد (ت٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)[٥٤]. ونُقِلَ عن ابن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ) أنّه حمل (كأنّ) في قولهم: كأنَّكَ بالشتاءِ مقبلٌ، على معنى الظنّ، والمعنى: أظنُّ الشتاءَ مقبلًا[٥٥].

وعلى ما يبدو، أنّ السبب في عدم حملها على التشبيه، يعود إلى عدم جواز تشبيه الشيء بنفسه، والراجح لديّ أنّ مثل هذه الجمل لا تقوم على محض تشبيه الشيء بنفسه، بل هي قائمة على تشبيه الشيء في حال، بنفسه في حال أخرى، بمعنى أنّ كلّ ركن من ركني التشبيه يمثّل حالًا من أحوال ذلك الشيء.

ولا نرى في ذلك أيّ تناقض يحمل على ردّه؛ وذلك لوجود الاختلاف بين المشبّه والمشبه به حالا، وإن اتّفقا ذاتا؛ "فإذا قلت: كأنَّ زيدًا قائمٌ كنتَ قد شبّهت زيدا، وهو غير قائم، به قائما. والشيء يشبّه، في حالة ما، به في حالة أخرى"[٥٦].

وحاصل التحقيق أنّ (كأنّ) مفيدة معنى التشبيه في كلّ ما سبق؛ وهو المعنى الذي وضعت له، أمّا المعاني الأخرى، فهي تفهم

من السياق، وهذا ما أكّده جملة من النحويّين؛ إذ صرّحوا بأنّ "الصحيح أنّها للتشبيه"[٥٧]، أو "الصحيح أنّ كأنّ في هذا كلّه للتشبيه"[٥٨]، أو "الصحيح أنّها في البيتين للتشبيه"[٥٩]، أو "الصحيح أنّ كأنّ لا يفارقها التشبيه"[٦٠].

ولكنّ هذا التشبيه قد يتأثّر بسياق القول، ومقام الكلام، فقد يُخْبِر هذا التشبيه عن حقيقة الشيء، وقد يؤدّي معنى الظنّ، وقد يكون قائما على تقريب الحقائق، وكلّ ذلك محكوم بسياق القول؛ لأنّه لا يؤدّي معنى اليقين والقطع دائما، ولا الاحتمال والتردّد دائما، بل قد يكون هذا وذاك، وقد يؤدّي أحد المعاني دون غيرها، وللسياق في ذلك القول الفصل.

ونخلص ممّا تقدّم إلى أنّ تقويل المتكلّم ـ في ظلّ هذا الفهم ـ لا يقوم دائما على القطع بأنّ مراد المتكلّم كذا، ولا على الظنّ فيه، بل إنّ النحويّين يشبّهون كلام العرب بما يقولونه تشبيها مؤكّدا؛ لأجل شرحه وتفسيره وتحليله؛ على أنّ النحويّ حين يقوّل المتكلّم لا يتعامل مع النصّ فقط، بل يتعامل مع النصّ وصاحبه؛ إذ يقوم بالتكلّم بلسان صاحب النصّ، وكأنّه هو، وهو بطريقته هذه يرمي إلى تفسيره وتأويله واستنطاق معناه، وكشف قواعده التي يسير عليها، وتحقيق الغرض وهو الفهم والإفهام، ويساعد على تحديد الوظيفة النحويّة.

٢- تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ مقاربة تأسيسيّة

المصطلح الذي نرمي إلى مقاربته من مصطلحات التداوليّة الاجتماعيّة، وقد يدلّ في واحد من معانيه على إجراء ذهنيّ يقوم على إنطاق المتكلّم واستنطاقه للوقوف على مقاصده، على أنّ هذا الإنطاق أو الاستنطاق يسعى إلى تلمّس القوّة المتضمّنة في القول من باب العلاقة بين فاعلي القول، وهذا ما صرّح به التداوليّون بقرنه مع مصطلح القول؛ فقالوا: "القول والتقويل"[٦١]، وذلك يتمّ عن طريق النفوذ إلى ذهن المتكلّم، وتفحّص طريق تفكيره، وتخمين مقاصده الحقيقيّة[٦٢] التي من أجلها أنتج قوله.

وإذا كان القول "لا يطلق إلّا على اللفظ الواقع على معنى"[٦٣]، وهو بعد يمثّل وحدة لغويّة ينتجها متكلّم ما، ويوجهها إلى مخاطب ما، في مقام ما؛ فإنّ التقويل يبحث عن "اللا مقول والضمنيّ"[٦٤] بلحاظ العلاقة بين المتكلّم والمخاطب والمقام؛ وعلى ذلك فإنّ التمييز بين المعنى الظاهر للقول، والمعنى المتضمّن فيه بحسب رأي (فرانسوا ريكاناتي Francois Recanati) يُبْنى على أنّ الثاني يمثّل الأوّل معطوفا عليه سياقه التداوليّ؛ لأنّه "يتضمّن المعنى التداوليّ لمختلف العناصر الجهيّة التي تتمّ وفقها الإشارة إلى القوّة المتضمّنة في القول"[٦٥].

وبجملة أكثر دقّة: إنّ التقويل ـ بحسب هذا المعنى ـ يقوم على ملاحظة القوّة الكامنة في القول بطريقة تسمح للنحويّ بأن يعيد بناء القول وصياغته مراعيا عناصر التخاطب، وعلى ذلك يكون التقويل صورة أخرى من صور القول، ووصف لبنيته اللغويّة.

وقد يرمي التقويل في معنى آخر إلى تأويل الكلام بعيدا عن مقصديّة قائله، ويهدف إلى الإغراق بالتأويل، أو التأويل البعيد عن إرادة المتكلّم، فيتحوّل إلى معنى سلبيّ، يمقته المتكلّم، ويعدّه اتّهاما له بما لم يَقُلْ ولم يقصد، فيقف بوجهه ويردّ منفعلا: "لماذا هذا التقويل عليّ؟"[٦٦]، على أنّ هذا النوع من التأويل ينطلق من النصّ دون المتكلّم، بمعنى أنّه لم يُعْنَ بقول مؤلّف النصّ: "لا، لم أكن أقصد ذلك"[٦٧]، بل هو معنيّ بالبحث عن المقاصد المحتملة في النصّ، وإن لم تكن هذه المقاصد قد طرأت على ذهن المؤلّف.

وإنّنا إذ وضعنا مصطلح (تقويل المتكلّم) عتبة، لا نريد منه المعنى السلبيّ الذي يقترب من التحريف أو يرادفه، كما لا نريد منه محض التعليم أو الإلهام، أو الإغراق بالتأويل، وإنّما نريد منه ذلك المعنى التداوليّ التحليليّ، الذي يقوم على الشرح والتفسير والتعليل والتأويل والتمثيل والافتراض، المعنى الذي يصوّر قراءة النحويّين للآثار اللغويّة العربيّة وتحليلها، وإعادة إنتاجها في ضوء ما تسلّحوا به من إمكانات، تعينهم على تأوّل النصوص، وتقريبها من القواعد والأسس والأحكام. ولم تكن غاية النحويّين أن يقوّلوا العرب ما لم يقولوا، كذبا وتدليسا، كما لم تكن غايتهم تعليميّة محضة، بل الغاية عندهم ـ كلّ الغاية ـ النظر في النصوص العربيّة وتحليلها وبيان مقاصد أصحابها، والكشف عن القواعد التي تحكمها، وتفعيل السياق في استنطاقها، على أنّ عبارات التقويل لا تمثّل: قولا على قول، أو كلاما على كلام، بتعبير أبي حيّان التوحيديّ[٦٨]، بل هي عبارات باحثة عمّا يقوله القول نفسه؛ أيّ أنّ ما يليها يمثّل قول القول المدروس في ضوء معطيات السياق؛ فإذا علمنا أنّ (القول) يمثّل ما قاله المتكلّم حقيقة، أدركنا أنّ التقويل تبيان لذلك القول، وكشف لما يتضمّنه، ولكنّ هذا (التبيان) أو (الكشف) لا يغادر المعنى الذي أراده المتكلّم، كما لا يغادر أحوال المخاطبين وسياق التخاطب؛ لأنّ "المخاطب حاضر في ذهن المتكلّم، وكلاهما حاضران في ذهن سيبويه"[٦٩]، ومن تبعه من النحويّين.

ويحسن بنا أن نلفت النظر إلى مسألة غاية في الأهميّة، وهي أنّ الأمثلة والشواهد النحويّة لا يُنْظَرُ إليها بلحاظ التقويل على أنّها جمل أو كيانات لغويّة مجرّدة، بل يُنْظَرُ إليها على أنّها أقوال فعليّة متحقّقة، والفرق بين النظرتين هو الفرق نفسه بين علم الدلالة

وعلم التخاطب (التداوليّة)؛ ذلك أنّ "معاني الجمل هي موضوع علم الدلالة، في حين أنّ معاني (القولات) هي موضوع علم التخاطب"[٧٠].

فالنظرة الأولى تُعْنى بالجوانب التجريديّة للعلامات اللغويّة، أمّا الثانية فتقتضي متكلّما ومخاطبا ومقاما[٧١]؛ فإذا كانت مقابلة الإعراب بالتداوليّة قد آلت إلى مقابلة النظام بالاستعمال، وإذا كان التداوليّون قد قرّروا أنّ الجملة لم تكن من مشمولات دراستهم إلّا إذا نُظِرَ إليها باستحضار عناصر التخاطب، بناء على القول بأنّ المتخاطبين لا يوجّهان جملا بل يصدران أقوالا[٧٢]؛ فإنّ عبارات تقويل المتكلّم تدلّ دلالة قاطعة على عناية الدرس النحويّ بالتخاطب؛ ذلك أنّ اقتران الأداة (كأنّ) بصيغ فعل القول دليل على وعي النحويّين بأنّ المتكلّم والمخاطب ينتجان أقوالا، وهذه الأقوال تكتمل بالمعلومات التي يجود بها المقام.

وهذه النتيجة تقودنا إلى ردّ من جرّد الدرس العربيّ من التحليل التداوليّ، وقرّر أنّ "النحو فكريّ خالص، أمّا التداوليّة فهي نصيّة كما تتعلّق بالترابط التواصليّ بين الأفراد"[٧٣]، وأنّ وظيفة النحو تنحصر في متابعة التراكيب العربيّة وتصويبها؛ لأنّه ينطلق من أحكام معياريّة مستندة إلى عناصر منقولة ومعقولة، وهو بعد يوصف بأنّه عمل تصنيفيّ؛ أي أنّه يقدّم وصفا شكليّا مفصّلا للكلمات العربيّة[٧٤]؛ ذلك أنّ النحويّين استندوا إلى الاستعمال الفعليّ للقول، وأنّ الدرس النحويّ لا يهمل البعد التداوليّ، ولا يقتصر على وصف أقوال المتكلّمين بمعزل عن سياقاتها، وأنّ الفريقين: النحويّين والتداوليّين ـ على رأي الدكتور عرفات فيصل المنّاع ـ اتّجها إلى "النظر فيما يسبق القول وما يلحقه، والنظر، كذلك، في ملابسات الأقوال ... من أجل الظفر بما يحدّد دلالة القول"[٧٥].

فالتقويل في أكثر استعمالاته قائم على تفسير النصوص العربيّة بلحاظ ما يحيط بها، وعلاقة المتكلّم بمخاطبه؛ إذ وظّف النحويّون عبارات التقويل للكشف عن صيغ تكفل التوافق بين ما يقصده المتكلّم (الإرادة) ويفهمه المخاطب (الإفادة)، والشكل القاعديّ الذي أنتج كلامه على وفقه؛ وتأسيسا على ذلك يمكن أن نرجّح ما قرّره الدكتور مسعود صحراويّ، وهو أنّ النحو العربيّ لم يكن كلّه نحوا شكليا محضا[٧٦]، بل كان لمقامات استعمال الجملة وأحوالها أثر واضح في الدرس النحويّ.

وحاصل تحقيقنا إنّ النحويّين لا يريدون ـ في الغالب ـ من عبارات تقويل المتكلّم تأويل الكلام بعيدا عن مقصديّته، أو التأويل البعيد عمّا أراده المتكلّم، بل يريدون منها الكشف عن معنى القول عن طريق علاقته بفاعلَيه: المتكلّم والمخاطب، وقد يوظّفون هذه

العبارات لشرح القاعدة أو بيان الوظيفة النحويّة؛ فإذا كان تقويل المتكلّم ـ بشكل من الأشكال ـ تشبيها مؤكّدا لتركيب نحويّ بما يفسّر قاعدته أو يوضّح معناه، فإنّ غموض مقصد المتكلّم هو المحرّك الأساس في تقويله.

وانطلاقا من هذا الطرح نرى أنّ التقويل ممارسة ذات طابع تداوليّ، تبدأ من القول والسياق، وتخلص إلى إعادة صياغة النصّ المدروس بما يخدم الكشف عن مقاصد المتكلّم.

ولكيلا يكون ما أثبتناه أسيرا للتنظير؛ لنمثّل له بقول سيبويه: "وسألته [يعني يونس بن حبيب] عن: ﴿ٱ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ...﴾، فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنّك قلت: أَتَسْمَعُ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنِ السَّماءِ ماءً فَكَانَ كَذا وكَذا، وإنّما خالف الواجب النفي؛ لأنّك تنقض النفي إذا نصبت وتغيّر المعنى، يعني أنّك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قطّ فتحدثني إلّا بالشرّ، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنّه قد كان"[٧٧]؛ إذ صرّح الدكتور مؤيّد صوينت بأنّ القراءة الفاحصة لما ذكره سيبويه في تحليل الآية الكريمة تكشف عن الوعي المبكّر بالأفعال الإنجازيّة؛ إذ تنبّه شيخ النحويّين على القوّة اللاقوليّة للعمل اللغويّ التي تتمثّل بالتنبيه[٧٨].

وأنّ لقوله تعالى: ﴿ٱ□ □ ﴾ دلالتين: الأولى حرفيّة تظهر بصورة مباشرة في البنية السطحيّة، وتصوّر العمل اللغويّ المباشر، وهي دلالة الاستفهام، والثانية ضمنيّة تصوّر العمل غير المباشر وهي دلالة التنبيه، ولا يمكن تحديدها إلّا عن طريق الإحاطة بالمقام وملابساته المترتبة من علاقة المتكلّم بالمخاطب، وعلاقة الحدث المذكور بالأحداث الأخرى التي تتصل به[٧٩].

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ ثَمّ اتّجاهين يتنازعان قراءة النصوص، ويشتركان في تقويلها وإعادة تشكيلها؛ يتمثّل الأوّل في إمكانات النحويّ المُقوّل، وإحاطته بالظواهر النحويّة، وقدرته على التحليل والاستنباط، والآخر تمثّله السلطة القاعديّة التي أسبغ عليها النحويّون صفات الثبوت وعدم التغيّر، فضلا عن صفتي التقديس والابتهال.

الخاتمة

لا ندّعي لهذا البحث أكثر ممّا له، غير أنّنا نزعم أنّ التعريف بالممارسة التقويليّة في التراث النحويّ تمثّل ـ لوحدها ـ نتيجة مهمّة؛ لأنّها قد تمخّضت عن موضوع نحويّ قديم جديد، فضلا عن أنّ هذا البحث قد انتهى إلى جملة نتائج؛ لعلّ من أهمّها:

- للتقويل في معجمات العربيّة معنيان؛ الأوّل: سلبيّ يصوّر الابتداع والادّعاء، والثاني: إيجابيّ يجمع معاني التعليم والإلهام

والإنطاق والاستنطاق، وقد تجذّر مصطلح التقويل في المدوّنة التراثيّة العربيّة بمعناه السلبيّ، أمّا في الدراسات الأدبيّة الحديثة فلم تكن المسارات المحدّدة له على نسق واحد، وقد وضعتها الدراسة في مسارين؛ يتمثّل الأوّل في إطلاق مصطلح التقويل على إجراءات قراءة النصوص وتأويلها وإنطاقها واستنطاقها، ويفرّق الثاني بين إنطاق النصّ أو تأويله، واستنطاقه أو تقويله بقصد ملء فراغاته.

- لم ينظر النحويّون إلى الأمثلة والشواهد النحويّة ـ بلحاظ التقويل ـ على أنّها جمل أو كيانات لغويّة مجرّدة، بل نظروا إليها على أنّها أقوال فعليّة متحقّقة، وقد بيّنت الدراسة أنّ الفرق بين النظرتين هو الفرق نفسه بين إجراءات علم الدلالة وإجراءات علم التخاطب (التداوليّة)؛ وهذا دليل على عناية الدرس النحويّ بالتداول؛ ذلك أنّ اقتران الأداة (كأنّ) بصيغ فعل القول دليل على وعي النحويّين بأنّ المتكلّم والمخاطب ينتجان أقوالا، وهذه الأقوال تكتمل بالمعلومات التي يجود بها المقام، وانطلاقا من هذا الطرح يكون التقويل ممارسة ذات طابع تداوليّ.
- لا تمثّل عبارات التقويل قولا على قول، أو كلاما على كلام، بل هي عبارات باحثة عمّا يقوله القول نفسه؛ أيّ أنّ ما يليها يمثّل (قول القول) المدروس، أو قوّته الإنجازيّة؛ والتقويل على هذا المفهوم ممارسة تقوم على إعادة بناء قول المتكلّم انطلاقا من العلاقة بين القول وفاعليه.
- شكّلت عبارات تقويل المتكلّم ظاهرة جليّة في المدوّنة النحويّة، وأنبأت عن طريقة تحليليّة واضحة المعالم؛ إذ تكرّرت على اختلاف اشتقاقاتها (٥١٢٦) مرّة في واحد وثلاثين كتابا من أبرز الكتب النحويّة، ولعلّ أوّل من استعملها هو الخليل، ثمّ سيبويه، ثمّ شرع العلماء بتوظيفها، لاحقا بعد سابق؛ على أنّ السيرافيّ أكثر من وظّف هذه العبارات؛ إذ استعملها مجتمعة (١١٢٠) مرّة؛ وإذا ما طرحنا منها عبارات سيبويه المتكرّرة (٦٤٨) مرّة؛ بناء على فرض أنّه نقلها كلّها بوصفه شارحا للكتاب، يكون قد اجتهد في توظيفها (٤٧٢) مرّة، وقد استعمل النحويّون تلك العبارات لتقويل: (المخاطب والغائب)، و(المذكّر والمؤنّث)، و(المفرد والجمع)، وجاءت لتقويل (النفس المتكلّمة)، كما ورد فعل (القول) ماضيا ومضارعا، مبنيّا للمعلوم، ومبنيّا للمجهول.

الهوامش:

(١) أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة ١٢٨٩/٢.

(٢) الافتراض المسبق بين اللسانيّات الحديثة والمباحث اللغويّة في التراث العربيّ والإسلاميّ ١٠٩.

(٣) ينظر: العلاقة بين علم المصطلح واللسانيّات التقابليّة والترجمة (بحث)، مجلّة التعريب، ع/٤٣، ص١٢٢.

(٤) الحجاج في الدرس النحويّ (بحث)، مجلّة عالم الفكر، ع/٢، م/٤٠، ص١٣٠.

(٥) التأويل النحويّ بين تعدّد القراءات وتسلّط القواعد (بحث)، مجلّة البحوث والدراسات الإسلاميّة، ع/٩، ص١٥٠.

(٦) ينظر: المصطلح اللسانيّ وتأسيس المفهوم ١٥.

(٧) البخلاء ١٩٥.

(٨) ينظر: طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث ٨.

(٩) قد وضع بعض الباحثين مصطلح التقويل عتبة لمؤلفاتهم، ومن ذلك: تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعريّة والسرديّة والنقديّة للدكتور سمير الخليل، والتقويل النقديّ المعاصر للتراث النقديّ والبلاغيّ عند العرب للدكتور أحمد رحيم الخفاجيّ، أثر المتلقّي في تقويل النصّ نصوص من كتاب من لا يحضره الفقيه أنموذجا: أمجد ستّار الحسينيّ، ود. سعد محمّد عليّ، بحث ٢٤.منشور في مجلّة أوروك للعلوم الإنسانيّة ــ جامعة المثنّى، ع/٢٣، م/١٣.

(١٠) المرجع والدلالة في الفكر اللسانيّ الحديث ٢٤.

(١١) ينظر: تهذيب اللغة (قول) ٢٢٩/٩ـ٢٣٠، ولسان العرب (قول) ٥٧٣/١١ـ٥٧٤.

(١٢) الجامع لأحكام القرآن ٧٣/١٧.

(١٣) ينظر: لسان العرب (قول) ٥٧٣/١١ـ٥٧٤.

(١٤) تهذيب اللغة (قول) ٢٣٠/٩، ولسان العرب (قول) ٥٧٤/١١.

(١٥) ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر ٦٥/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٣/٤، ولسان العرب (قول) ٥٧٤/١١.

(١٦) ينظر: معجم الصواب اللغويّ ٥٩٨/١، ومعجم اللغة العربيّة المعاصرة ١٨٧/٣.

(١٧) ينظر: الدراسة المفهوميّة ـ مقاربة تصوّريّة ومنهجيّة (بحث)، مجلّة إسلاميّة المعرفة، ع/٦٠، ص٥٠.

(١٨) الانتصار للقرآن ٧٦٧/٢، والآية من سورة التوبة ٢٩.

(١٩) شرح الرسالة ٣٧/٢.
(٢٠) المصدر نفسه ٥١/٢.
(٢١) الإشراف على نكت مسائل الخلاف ٦٩٦/٢.
(٢٢) المحلّى بالآثار ٢٠٧/٥، والآية من سورة المائدة ٩٥، ومثله ما ذكره في كتابه: الإحكام في أصول الأحكام ١٣٢/٤.
(٢٣) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣٢٧/١.
(٢٤) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٥٩٩/٢.
(٢٥) ينظر: الردّ على السبكيّ في مسألة تعليق الطلاق ١٥٧/١.
(٢٦) ينظر: إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين ١٦٤/٢.
(٢٧) ينظر: موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية ٢٧٣/١٠، ولم نقف لهذا الكتاب على أثر.
(٢٨) ينظر: تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعريّة والسرديّة والنقديّة ١٣.
(٢٩) ينظر: إمكانات التأويل وحدوده ١٢٠.
(٣٠) ينظر: تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعريّة والسرديّة والنقديّة ١٣ـ١٥.
(٣١) ينظر: التقويل النقديّ المعاصر للتراث النقديّ والبلاغيّ عند العرب ٩ـ١٠.
(٣٢) ينظر: النصّ القرآنيّ من تهافت القراءة إلى أفق التدبّر ٢٦٨، ٤٠٩ـ٤١٠، ونظريّة التلقّي، أصول وتطبيقات ٧.
(٣٣) حدود التأويل (بحث)، مجلّة جامعة دمشق، ع/١، م/٢٨، ص٥٣٥ـ٥٣٨.
(٣٤) ينظر: حدود التأويل (بحث)، مجلّة جامعة دمشق، ع/١، م/٢٨، ص٥٣٥.
(٣٥) ينظر: البئر والعسل، قراءات معاصرة في نصوص تراثيّة ٧.
(٣٦) ينظر: إغواء التأويل واستدراج النصّ الشعريّ بالتحليل النحويّ ٢٦.
(٣٧) ينظر: البئر والعسل ٧.
(٣٨) ينظر: معجم اللغة المعاصرة (نطق) ٢٢٢٩/٣.
(٣٩) ينظر: أثر المتلقّي في تقويل النصّ نصوص من كتاب من لا يحضره الفقيه أنموذجا (بحث)، مجلّة أوروك للعلوم الإنسانيّة، ع/٢٣، م/١٣، ص١٠٢.
(٤٠) ينظر: الصورة والصيرورة ١٢٨، ومراعاة المخاطب في النحو العربيّ ٧٠ـ٧١.
(٤١) البيتان لعبد الله بن قيس الرقيّات، وهما في ديوانه ٦٦، برواية:

بكَرَتْ عَلَيّ عَوَاذِلي
يَلْحَيْنَنِي وألومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شيْبٌ قَدْ عَلا
كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

وهذه الرواية لا تخلّ بموطن الشاهد.

(٤٢) شرح التسهيل (ابن مالك) ٣٢/٢.

(٤٣) ينظر: في التحليل الاجتماعيّ للظاهرة النحويّة، المثال النحويّ في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعيّة والقاعدة النحويّة (بحث)، مجلّة كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، ع/٢٠، ص٣٥٠.

(٤٤) ينظر: ظاهرة تقويل النصّ القرآنيّ في تفسير التحرير والتنوير، دراسة في ضوء النقد اللغويّ (بحث)، مجلّة كليّة التربية ـ جامعة واسط، (عدد خاصّ ببحوث المؤتمر العلميّ الدوليّ الحادي عشر)، مج/٣، ص٢٧٢.

(٤٥) الجنى الداني ٥٧٠، وأوضح المسالك ٣١٥/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٩٤/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٩٧/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٢٩٢/٣.

(٤٦) كتاب سيبويه ١٥١/٣.

(٤٧) الخصائص ٣١٨/١.

(٤٨) ينظر: الجنى الدانيّ ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣/١، وشرح التصريح ٢٩٥/١، وهمع الهوامع ١٥٠/٢ـ١٥١.

(٤٩) ينظر: ديوانه ١٠٦، والبيت فيه برواية:

كأنَّهُ يَوْمَ يُمْسِي لا يُكَلِّمُها
ذو بِغْيَةٍ، يَشْتَهِي ما لَيْسَ مَوْجودًا

وهذه الرواية لا تخلّ بموضع الشاهد.

(٥٠) البيت للحارث بن خالد المخزوميّ، وهو في شعره ٩٣.

(٥١) ينظر: الجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣/١، و شرح التصريح ٢٩٥/١، و همع الهوامع ١٥٠/٢ـــ١٥١، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة ٧٢/٣.

(٥٢) ينظر: الجني الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٣/١.

(٥٣) الجني الداني ٥٧٣ ـ٥٧٤.

(٥٤) ينظر: المصدر نفسه ٥٧٢ ـ٥٧٣.

(٥٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٢٣٩/٣، والتذييل والتكميل ١٥/٥، ومغني اللبيب ٢٥٣/١.

(٥٦)الجني الداني ٥٧٤.

(٥٧) الجني الداني ٥٧٣، وينظر: التذييل والتكميل ١٦/٥، ومعاني النحو ٣١٨/١.

(٥٨) الجني الداني ٥٧٣.

(٥٩) التذييل والتكميل ١٤/٥.

(٦٠) شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٠/٤.

(٦١) التداوليّة من أوستن إلى غوفمان ١٦٢.

(٦٢) ينظر: اللسان والميزان والتكوثر العقليّ ١٦٧.

(٦٣) نظام القول في العربيّة، الخصائص التركيبيّة والدلاليّة والتداوليّة ٤٤.

(٦٤) جاء ذلك في سياق توصيف التحليل التداوليّ في النحو العربيّ؛ إذ ذكر الدكتور خليفة بوجادي أنّ تحليل النصوص تداوليّا يعني الوصول إلى (اللا) مقول والضمنيّ بالاعتماد على فرضيّات السياق. في اللسانيّات التداوليّة، مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربيّ القديم ١٣١.

(٦٥) إطلالات على النظريّات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين ٦٥٣/٢.

(٦٦) تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعرية والسردية والنقدية ١٣.

(٦٧) التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة ٨٠.

(٦٨) ذكر ذلك أبو حيّان التوحيديّ في معرض كلامه عن مراتب النظم والنثر؛ إذ صرّح بأنّ قراءة النصوص عمليّة صعبة وشاقّة، وقال: "إنّ الكلام على الكلام صعب. قال: ولم؟ قلت: لأنّ الكلام على الأمور المعتمد فيها على صور الأمور وشكولها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحسّ ممكن، وفضاء هذا متّسع، والمجال فيه مختلف. فأمّا الكلام على الكلام فإنّه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعضه، ولهذا شقّ النّحو وما أشبه النّحو من المنطق". الإمتاع والمؤانسة ٢٤٩.

(٦٩) مراعاة أحوال المخاطب في الدرس النحويّ ٣٠٢.

(٧٠) مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب ١٤.

(٧١) ينظر: منزلة معاني الكلام في النظريّة النحويّة مقاربة تداوليّة ٢٤، وفصول في التحليل التداوليّ ١٩٦.

(٧٢) ينظر: المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة ١٩ـ٢٠.

(٧٣) التداوليّة البعد الثالث في سيموطيقيا موريس (بحث)، مجلّة فصول، ع/٦٦، ص٤٢.

(٧٤) ينظر: النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة ٢٤.

(٧٥) ملامح التداوليّة عند النحويّين ٢.

(٧٦) ينظر: التداوليّة عند العلماء العرب ١٧٤، وقد أكّدت هذه الرؤية الدكتورة آلاء عبد نعيم والدكتور كريم مزعل؛ إذ صرّحا بأنّ "النحو العربيّ وليد العمليّة التواصليّة". اللسانيّات التداوليّة في تراثنا النحويّ العربيّ (بحث)، مجلّة لارك للفلسفة واللسانيّات والعلوم الاجتماعيّة، ع/٤٠، مج/١، ٢١.

(٧٧) كتاب سيبويه ٤٠/٣، والآية من سورة الحجّ ٦٣، وينظر: الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التداوليّ ١٠٦

(٧٨) ينظر: الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التداوليّ ١٠٦.

(٧٩) ينظر: المصدر نفسه ١٠٧.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- **أثر المتلقّيّ في تقويل النصّ نصوص من كتاب من لا يحضره الفقيه أنموذجا:** أمجد ستّار الحسينيّ، ود. سعد محمّد عليّ، مجلّة أوروك للعلوم الإنسانيّة ـــ جامعة المثنّى، ع/٢٣، م/١٣، ٢٠٢٠م.
- **الإحكام في أصول الأحكام:** أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ ت٤٥٦هـ، تحـ: أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، (د.ت).
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان محمّد بن يوسف الأندلسيّ ت٧٤٥هـ، تحـ: د. رجب عثمان محمّد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- **الإشراف على نكت مسائل الخلاف:** أبو محمّد عبد الوهاب بن عليّ بن نصر البغداديّ ت٤٢٢هـ، تحـ: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- **أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس نحو النصّ:** محمّد الشاوش، المؤسّسة العربيّة للتوزيع ـ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **إطلالات على النظريّات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين (مختارات معرّبة):** مجموعة مؤلّفين، إشراف وتنسيق: د. عزّ الدين مجدوب، المجمع التونسيّ للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة ـــ قرطاج، ط١، ٢٠١٢م.
- **إعلام الموقعين عن ربّ العالمين:** محمّد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيّم الجوزية ت٧٥١هـ، تحـ: محمّد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **إغواء التأويل واستدراج النصّ الشعريّ بالتحليل النحويّ:** د. سعد كموني، المركز الثقافيّ العربيّ ـ المغرب، ط١، ٢٠١١م.
- **الافتراض المسبق بين اللسانيّات الحديثة والمباحث اللغويّة في التراث العربيّ والإسلاميّ:** د. هشام إبراهيم الخليفة، الكتاب الجديد المتّحدة ـ بيروت، ط١، ٢٠٢١م.
- **الامتاع والمؤانسة:** أبو حيّان التوحيديّ، تحـ: هيثم خليفة الطعيميّ، المكتبة العصريّة ـ بيروت، ٢٠١١م.

- **إمكانات التأويل وحدوده، كتاب منّة المنّان اختيارا:** د. علي حسن هذيلي، مطبعة الشروق ــ النجف الأشرف، ط١، ٢٠١٤م.
- **الانتصار للقرآن:** أبو بكر محمّد بن الطيب الباقلّانيّ ت٤٠٣هـ، تحـ: د. محمّد عصام القضاة، دار الفتح ـ عمّان، ودار ابن حزم ـ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** أبو محمّد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ، تحـ: يوسف الشيخ محمّد البقاعيّ، دار الفكر ـ بيروت، (د.ت).
- **البخلاء:** أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ ت٢٥٥هـ، تـح: طه الحاجريّ، دار المعارف ـــ مصر، ط٥، (د.ت).
- **البئر والعسل، قراءة معاصرة في نصوص تراثيّة:** د. حاتم الصكر، دار الشؤون الثقافيّة ـ بغداد، ط١، ١٩٩٢م.
- **التأويل النحويّ بين تعدّد القراءات وتسلّط القواعد:** د. صاحب أبو جناح، مجلّة البحوث والدراسات الإسلاميّة ـ مركز الوقف السنّيّ العراقيّ، ع/٩، ٢٠٠٧م.
- **التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة:** أمبرتو إيكو، ترجمة: سعيد بنكراد، المركز الثقافيّ العربيّ ـ المغرب، ط٢، ٢٠٠٤م.
- **التداوليّة البعد الثالث في سيموطيقيا موريس:** عيد بلبع، مجلّة فصول ــ الهيئة المصريّة العامّة للكتّاب، ع/٦٦، ٢٠٠٥م.
- **التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللسانيّ العربيّ:** د. مسعود صحراويّ، دار الطليعة ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- **التداوليّة من أوستن إلى غوفمان:** فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار ـ سورية، ط١، ٢٠٠٧م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبو حيّان الأندلسيّ ت٧٤٥هـ، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، (د.ت).
- **تقويل النصّ، تفكيك لشفرات النصوص الشعرية والسردية والنقدية:** د. سمير الخليل، دار غيداء ـ عمان، ط١، ٢٠١٦م.
- **التقويل النقديّ المعاصر للتراث النقديّ والبلاغيّ عند العرب:** د.أحمد رحيم الخفاجيّ، دار ومكتبة البصائر ــ بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** محمّد بن يوسف بن أحمد محبّ الدين (ناظر الجيش) ت٧٧٨هـ، تحـ: أ. د. علي محمّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- **تهذيب اللغة:** أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهريّ ت٣٧٠هـ، تحـ: محمّد

عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- **الجامع لأحكام القرآن:** أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبيّ ت٦٧١هـ، تحـ: أحمد البردونيّ، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة ــ القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.
- **الجني الداني في حروف المعاني:** أبو محمّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ ت٧٤٩هـ، تحـ: د فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- **الحجاج في الدرس النحويّ:** د. حسن خميس الملخ، مجلّة عالم الفكر ـ الكويت، ع/٢، مج/٤٠، ٢٠١١م.
- **حدود التأويل:** د. عزّت السيّد أحمد، مجلّة جامعة دمشق، ع/١، مج/٢٨، ٢٠١٢م.
- **الخصائص:** أبو الفتح عثمان ابن جنّيّ ت٣٩٢هـ، تـح: محمّد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.
- **الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التداوليّ:** د. مؤيّد آل صوينت، مكتبة الحضارات ـ بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
- **الدراسة المفهوميّة مقاربة تصوّريّة ومنهجيّة:** د. سعاد عبد الكريم أحمد، مجلّة إسلاميّة المعرفة ــ المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، ع/٦٠، ٢٠١٠م.
- **ديوان عبد الله بن قيس الرقيّات:** د. محمّد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت، (د.ت).
- **الردّ على السبكي في مسألة تعليق الطلاق:** أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية ت٧٢٨هـ، تحـ: عبد الله بن محمّد المزروع، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ـ مكّة المكرّمة، ط١، ٢٠١٣م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب:** عبد القادر بن عمر البغدادي ت١٠٩٣هـ، تحـ: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث ــ بيروت، ط١، وط٢، ١٩٩٣م ـ٢٠٠٥م.
- **شرح التسهيل:** ابن مالك الأندلسيّ ت٦٧٢هـ، تحـ: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمّد بدوي المختون، دار هجر ـ مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- **شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو):** خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الأزهري، ت٩٠٥هـ، دار الكتب العلميّة ــ بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **شرح الرسالة:** أبو محمّد عبد الوهاب بن نصر الثعلبيّ ت٤٢٢هـ، تحـ: أبو الفضل الدمياطيّ، وأحمد بن عليّ، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

- **شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة:** محمّد بن محمّد حسن شُرَّاب، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- **شعر الحارث بن خالد المخزوميّ:** د. يحيى الجبوريّ، مطبعة النعمان ــ النجف، ط١، ١٩٧٢م.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى:** أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون السبتيّ، ت٥٤٤هـ، دار الفيحاء ــ عمان، ط٢، ١٩٨٧م.
- **الصورة والصيرورة:** د. نهاد الموسى، دار الشروق ـ عمان، ط١، ٢٠٠٣م.
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** محمّد عبد العزيز النجار، مؤسّسة الرسالة ــ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث:** د. مختار درقاوي، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١، ٢٠١٦م.
- **ظاهرة تقويل النصّ القرآنيّ في تفسير التحرير والتنوير، دراسة في ضوء النقد اللغويّ:** هاني كنهر عبد زيد، مجلّة كليّة التربية ـ جامعة واسط، (عدد خاصّ ببحوث المؤتمر العلميّ الدوليّ الحادي عشر)، مج/٣، ٢٠١٩م.
- **العلاقة بين علم المصطلح واللسانيّات التقابليّة والترجمة:** أ. حفّار عزّ الدين، مجلّة التعريب ـ دمشق، ع/٤٣، ٢٠١٢م.
- **الفائق في غريب الحديث والأثر:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشريّ ت٥٣٨هـ، تحـ: عليّ محمّد البجاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ لبنان، ط٢، (د.ت).
- **فصول في التحليل التداوليّ، قراءات تطبيقيّة:** د. هادي السعيديّ، دار الصادق الثقافيّة ـ بابل، ط١، ٢٠٢١م.
- **في التحليل الاجتماعيّ للظاهرة النحويّة، المثال النحويّ في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعيّة والقاعدة النحويّة:** د. حسن خميس الملخ، مجلّة كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة ـ دبي، ع/٢٠، ٢٠٠١م.
- **في اللسانيّات التداوليّة مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربيّ القديم:** د. خليفة بوجادي، بيت الحكمة ــ الجزائر، ط١، ٢٠٠٩م.
- **كتاب سيبويه:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ، تحـ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ ــ القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- **لسان العرب:** أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدين ابن منظور الإفريقيّ ت٧١١هـ، دار صادر ــ بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.

- **اللسان والميزان والتكوثر العقليّ**: د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافيّ العربيّ ـ المغرب، ١٩٩٨م.
- **اللسانيّات التداوليّة في تراثنا النحويّ العربيّ**: د. آلاء عبد نعيم، ود. كريم مزعل، مجلّة لارك للفلسفة واللسانيّات والعلوم الاجتماعيّة ـ جامعة واسط، ع/٤٠، مج/١، ٢٠٢١م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمّد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسيّ ت٥٤٦ هـ، تحـ: عبد السلام عبد الشافعيّ محمّد، دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- **المحلّى بالآثار**: أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ ت٤٥٦هـ، تحـ: عبد الغفّار سليمان البنداريّ دار الكتب العلميّة ـ بيروت، (د.ت).
- **مراعاة المخاطَب في النحو العربيّ**: د. بان صالح الخفاجيّ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- **المرجع والدلالة في الفكر اللسانيّ الحديث**: تودوروف وآخرون، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق ـ المغرب، ط٢، ٢٠٠٠م.
- **المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة**: نرجس باديس، النشر الجامعيّ ـ تونس، ٢٠٠٩م.
- **المصطلح اللسانيّ وتأسيس المفهوم**: د. خليفة الميساويّ، دار الأمان ـ الرباط، ط١، ٢٠١٤م.
- **معاني النحو**: د. فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
- **معجم الصواب اللغويّ دليل المثقف العربيّ**: د.أحمد مختار عمر ت١٤٢٤هـ، عالم الكتب ـ القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- **معجم اللغة العربيّة المعاصرة**: د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب ـ القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: أبو محمّد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ، تحـ: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الصادق للطباعة والنشر ـ طهران، ط١، (د.ت) .
- **مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب**: د. محمّد محمّد يونس عليّ، دار الكتاب الجديد المتّحدة ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- **ملامح التداوليّة عند النحويّين**: مجموعة مؤلّفين، تحرير: د. عرفات فيصل المنّاع، سلسلة دراسات محكّمة في اللغو الأدب والنقد، مؤسّسة السيّاب ـ لندن، ط١، ٢٠٢١م.

- **منزلة معاني الكلام في النظريّة النحويّة مقاربة تداوليّة:** معاذ بن سليمان الدخيل، دار محمّد عليّ للنشر، ط١، ٢٠١٤م.
- **موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرنا):** أبو سهل محمّد بن عبد الرحمن المغراويّ، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط١، (د.ت).
- **النصّ القرآنيّ من تهافت القراءة إلى أفق التدبّر، مدخل إلى نقد القراءات وتأصيل علم التدبّر القرآنيّ:** د. قطب الريسونيّ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة ـ المملكة المغربيّة، ط١، ٢٠١٠م.
- **نظام القول في العربيّة، الخصائص التركيبيّة والدلاليّة والتداوليّة:** د. منصور مبارك ميغري، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ الرياض، ط١، ٢٠١٥م.
- **النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة:** أحمد فهد صالح ياسين، عالم الكتب الحديث ـــ الأردن، ط١، ٢٠١٥م.
- **نظريّة التلقّي، أصول وتطبيقات:** د. بشرى موسى صالح، المركز الثقافيّ العربيّ ـ المغرب، ط١، ٢٠٠١م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** أبو السعادات المبارك بن محمّد مجد الدين ابن الأثير ت٦٠٦هـ، تحـ: طاهر أحمد الزاويّ، ومحمود محمّد الطناحيّ، المكتبة العلميّة ـ بيروت، ١٩٧٩م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين السيوطيّ ت٩١١هـ، تحـ: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ١٩٩٢م.